المستقبل
AL-MUSTAQBAL

تعاضد القضاة" يوقع بروتوكولاً للتسليف السكني مع المصارف

طربيه: القطاع المصرفي يوفر الدعم للمجتمع اللبناني بتنوعاته

المستقبل - الاربعاء 1 أيلول 2010 - العدد 3758 - المستقبل الإقتصادي - صفحة 12

وقع صندوق تعاضد القضاة ممثلاً برئيسه القاضي عبد اللطيف الحسيني وجمعية المصارف ممثلة برئيسها جوزف طربيه بروتوكول تعاون للتسليف السكني، يقضي بمنح أعضاء السلك القضائي قروضاً مصرفية سكنية بالليرة، بكفالة الصندوق المذكور وبفائدة مخفضة لا تتعدّى 1.628%، انطلاقا من سعي صندوق تعاضد القضاة الى تخفيف أعباء التسليف السكني المتاح للسلك القضائي في لبنان وتوفير أفضل شروط السكن الممكنة للقضاة".
وحضر حفل التوقيع بالاضافة إلى الحسيني وطربيه، وزير العدل ابراهيم نجار، رئيس مجلس القضاء الأعلى غالب غانم، عضو مجلس إدارة الصندوق ناصيف ناصيف ممثلاً رئيس ديوان المحاسبة، مدعي عام التمييز سعيد ميرزا، أعضاء مجلس إدارة الجمعية وأمينها العام مكرم صادر.

طربيه

بداية تحدث طربيه فقال "هذا البروتوكول الذي يعقب زمنياً التوقيع على بروتوكول التسليف الزراعي مع وزارة الزراعة في الأسبوع الماضي، يندرج في سياق التأكيد المتجدّد على اضطلاع القطاع المصرفي اللبناني بمسؤوليته المدنية والوطنية، الى جانب مسؤولياته المهنية، وذلك عبر توفير كل مقوّمات الدعم الممكنة لقطاعات وفئات متنوعة من المجتمع اللبناني".

واضاف "يأتي التوقيع على بروتوكول التسليف السكني الخاص بالسلك القضائي ليُثبت مرة أخرى، حرص جمعيتنا والأسرة المصرفية جمعاء على تحسين أوضاع القضاة وتعزيزالقضاء في آن. ومن البديهي أن تأمين ظروف العيش الكريم واللائق للقاضي واجب على المجتمع والدولة، وشرط أوّلي لمساعدة القاضي في أداء واجبه المهني على الوجه الأفضل".

وأعرب طربيه عن سروره لتوقيع البروتوكول، مشيرا الى ان الشروط الميسرة التي يتضمنها البروتوكول تحققت بفضل موافقة المصرف المركزي على تنزيل المبالغ الموظفة من قبل المصارف وفق أحكام هذا البروتوكول من موجب الإحتياط الإلزامي.

واعلن ان الجمعية تبحث مع مجلس القضاء الأعلى ومعهد القضاء، في مشروع إقامة برنامج تدريبي خاص بالقضاة العاملين في الحقلين المالي والاقتصادي، نظراً إلى الحاجة الوطنية الماسّة على هذا الصعيد، وضرورة مواكبة التطورات الحديثة في التشريعات المالية والمصرفية التي ترعى عمل هذا القطاع الحيوي في لبنان".

غانم

من جهته، اعتبر غانم البروتوكول "هدية يقدمها المجتمع المدني والمؤسسات المصرفية في لبنان للقضاء"، آملاً في أن يقدم القضاء بدوره هدية مماثلة للمجتمع المدني من خلال ترسيخ مفهوم العدالة، إطلاق مسيرة الإصلاح والإسراع في بت القضايا العالقة لدى المحاكم".
وقال "إن القضاة في لبنان، وفي ظل دولة القانون التي يتوقون اليها وبدعم من أركان الدولة والوزير نجار، يأملون في ألا تكون هذه الخطوة يتيمة في دعم القضاة لأن مسيرة الاصلاح لا يمكن ان تتم إلا بالتركيز على الجانب المادي الداعم للجانب المعنوي".

وشكرغانم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على "مساهمته في تسهيل هذه الآلية" كما شكر جمعية المصارف والمصارف "على تحسّسها بالشأن القضائي والاجتماعي في آنٍ"، وشكر أيضاً مصرف الإسكان "تجاوبه مع الآلية الجديدة وإعادة النظر في الفوائد التي تترتب على قروض كان القضاة قد حصلوا منه عليها".
وعن موضوع القروض السكنية الملحوظ في نظام تقديمات صندوق تعاضد القضاة، لفت الحسيني الى أن "التسليفات للقضاة والإفادة منها، لا تزال متواضعة بل هي في حدّها الأدنى نتيجة غياب سياسة إسكانية شاملة وارتفاع أسعار السكن وتدني رواتب القضاة. في وقت يستحق فيه قضاة لبنان المزيد من الاهتمام والمساندة".

نجار

وتحدث الوزير نجار فقال "هذا التوقيع يأتي في ظرف مؤاتٍ. فالثلاثاء المقبل سنشارك في إطار اللجنة النيابية للمال والموازنة في إقرار موازنة وزارة العدل وسيحظى صندوق تعاضد القضاة بموازنة تقارب الـ 9 مليارات ليرة، وسيكون لكل القروض التي ستمنحها المصارف للقضاة، الضمانات الكافية.
وأضاف "ما سمعته عن إعطاء فوائد منخفضة وتدخل مصرف لبنان في إعفاء المصارف من الإحتياط الإلزامي في هذا الصدد لتشجيع القروض أمر يطمئن المصرفيين إلى أن كل القروض التي ستمنح للقضاة ستكون مضمونة بالكامل وتالياً الاتفاق الموقع اليوم لمصلحة المصرفيّين والقضاة على السواء".
واعتبر ان "الإتفاق مؤاتٍ أيضاً لأننا في صدد إقرار قانون الأسواق المالية في لبنان، وقد أُنجز إعداده وسيُعرض على الهيئة العامة لمجلس النواب في أول فرصة وسيكون القضاء تالياً مؤازراً فاعلاً في تنظيم تلك الأسواق، وقد لحظ المشروع إطاراً قضائياً يمكن أن يؤدي الى طمأنة المستثمرين". ورأى نجار "أن توقيع الاتفاق مؤاتٍ أيضاً لأننا في صدد تسريع المحاكمات والأحكام لأن الأساس بالنسبة الى المصرفيين هو أن يكون للتنفيذ صدقية، إن لجهة الفاعلية أو الجدوى من التنفيذ، ومؤاتٍ أيضاً لأننا نعزز محاسبي صندوق تعاضد القضاة الذي هو جزء لا يتجزأ من الضمانات الإجتماعية أو الراتب الذي يستحقه القاضي ليكون معززاً"، مشيراً الى "الاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري على إعادة النظر في سلسلة الرتب والرواتب التي ستُعرض على مجلس الوزراء لإقرارها".
وأعرب عن سروره "لمشاركة المصارف في تعزيز أوضاع القضاة إذ لا يمكن للبنان أن يقوم وأن يكون دولة مؤسسات، إذا لم يكن القاضي مكرَّماً ومعززاً وإذا لم يستقل مادياً وأدبياً ومعنوياً عن كل القوى والتدخلات التي تحاول الإمعان في ترتيب ما يطيب لها من الأجواء السياسية من خلال أداء القاضي لمهماته".